

الازمة المالية ومسار الافلاس للاقتصاد اللبناني

The Financial Crisis And The Course Of Bankruptcy For The Lebanese Economy

أ. د. محمود حسين علي

Dr.Mahmoud Hussein Ali

mahmoodh@esraa.edu.iq

كلية الاسراء الجامعة

الكلمات المفتاحية: الازمة المالية، المديونية، سعر الصرف، الإفلاس، مؤتمرات باريس.

Keywords: Lebanese economy, financial crisis, indebtedness, the exchange rate, anarchy, Paris conferences.

م. د. أرشد عبد اللطيف تركي

Dr. Arshad Abdul Latif Turki

arshad.latif@alkadhum-col.edu.iq

كلية الأمام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة

المستخلص

تُعد الازمة في لبنان متجذرة وليست وليدة اللحظة فطبيعة اقتصاد لبنان الهش والذي يعتمد على قطاعين رئيسيين هما القطاع المصرفي والقطاع السياحي وبالتالي عدم اتاحة الفرصة للقطاعات الانتاجية الحقيقية وانخفاض الموارد الاولية فضلاً عن حالة عدم الاستقرار السياسي والامني والحروب طوال اكثر من ثلاثة عقود راكمت من الوضع الاقتصادي المضطرب والحجم الضخم للمديونية الخارجية مثال موجز لذلك هو ارتفاع حجم الدين الخارجي من (3.8) مليار دولاراً عام 1993 الى قرابة (93) مليار دولاراً عام 2020 كمتطلب ضروري "حزمة انقاذ" لانتشال اقتصاد لبنان من خطر الافلاس سنتطرق في ورقتنا البحثية لهذه الازمة من خلال مبحثين رئيسيين يتناول المبحث الأول لمحة موجزة لواقع الاقتصاد اللبناني في حين يركز المبحث الثاني مسار المديونية للاقتصاد اللبناني الاسباب والتداعيات لإعلان افلاس الاقتصاد اللبناني مع تقديم مقترحات في الختام تتمثل بمجموعة من ابرز الاستنتاجات والتوصيات، كان من ابرز النتائج التي توصل اليها البحث هو الادارة غير الكفوءة التي اتبعتها الحكومات اللبنانية على اختلافها من خلال اعتماد استراتيجية تأجيل الازمات وعدم مواجهتها الامر الذي فاقم من حجم الازمة الى ان انفجرت الفقاعة (أزمة المديونية) في مطلع العام 2019 ولغاية الربع الاول من العام الحالي 2022.

Abstract

The crisis in Lebanon is a deep-rooted crisis and is not a spur-of-the-moment. The nature of Lebanon's fragile economy, which depends on two main sectors, namely the banking sector and the tourism sector, and thus the lack of opportunity for the real productive sectors and the decline in primary resources, in addition to the state of political and security instability and wars for more than three decades accumulated from the economic situation The turbulent and huge volume of external indebtedness. A brief example of this is the increase in the volume of external debt from (3.8) billion dollars in 1993 to nearly (93) billion dollars in 2020 as a necessary requirement for a "rescue package" to lift Lebanon's economy from the risk of bankruptcy. In our research paper, we will address this crisis through Two main topics. The first topic deals with a brief overview of the reality of the Lebanese economy, while the second topic focuses on the

indebtedness path of the Lebanese economy, the reasons and repercussions for declaring bankruptcy of the Lebanese economy, with proposals presented at the end, represented by a set of the most prominent conclusions and recommendations. Various Lebanese governments followed it by adopting the strategy of postponing crises and not confronting them with the issue Which exacerbated the size of the crisis until the bubble (the debt crisis) burst at the beginning of the year 2019 until the first quarter of the current year 2022.

المقدمة

أن المتتبع لمسار الاقتصاد اللبناني منذ الخمسينات ولغاية الازمة الاخيرة يجده مكبل بهيمنة قطاعين رئيسين هما القطاع المصرفي والقطاع السياحي، وعلى الرغم من توفر الموارد التي لو استغلت لغيرت من واقع حال الاقتصاد اللبناني، لكنها خاضعة للفيتو الإسرائيلي على الموارد الطبيعية "النفط والغاز" المحاذية للحدود مع الكيان الصهيوني وبالتالي عدم اتاحة الفرصة للقطاعات الانتاجية الحقيقية وانخفاض الموارد الاولية فضلاً عن حالة عدم الاستقرار السياسي والامني والحروب طوال اكثر من ثلاثة عقود راکمت من الوضع الاقتصادي المضطرب والحجم الضخم للمديونية الخارجية مثال موجز لذلك هو ارتفاع حجم الدين الخارجي من (3.8) مليار دولار عام 1993 الى قرابة (93) مليار دولار عام 2020 كمتطلب ضروري "حزمة انقاذ" لانتشال الاقتصاد اللبناني من خطر الافلاس.

مشكلة البحث: ينطلق البحث من مشكلة المديونية المتجذرة في الاقتصاد اللبناني نتيجة عدم الاستقرار السياسي والنزاع الاهلي وراء تراكم القروض الدولية وافلاس الاقتصاد اللبناني في الامد الطويل.

فرضية البحث: تركز فرضية البحث على أن تحديد سعر صرف جديد لليرة اللبنانية سينعكس بشكل مباشر على قيمة السلع المستوردة ما سيؤثر سلباً على الاسعار في ظل حالة عدم اليقين التي تسود الداخل اللبناني.

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في بحث اسباب المديونية المستدامة وتقديم الاقتراحات الناجعة لتقليل اثر المديونية على الاقتصاد اللبناني.

هدف البحث: يهدف الى دراسة واقع الاقتصاد اللبناني الذي يتعايش مع الازمات ومحاولة تسليط الضوء على الاسباب الرئيسة التي عجلت من مسار الافلاس للاقتصاد اللبناني.

منهجية البحث: بغية التوصل الى نتائج تعزز من قيمة البحث سيعتمد الباحث المنهج الاستنباطي التحليلي لبعض المؤشرات الكلية للاقتصاد اللبناني.

هيكلية البحث: من اجل الالمام قدر المستطاع بموضوع البحث تم تقسيم البحث الى مبحثين رئيسيين يتناول المبحث الأول لمحة موجزة لواقع الاقتصاد اللبناني في حين يركز المبحث الثاني على مسار المديونية للاقتصاد اللبناني الاسباب والتداعيات لإعلان افلاس الاقتصاد اللبناني مع تقديم مقترحات في الختام تتمثل بمجموعة من ابرز الاستنتاجات والتوصيات.

حدود البحث: الحدود المكانية: بيئة الاقتصاد اللبناني، الحدود الزمانية: 2022-1990

المبحث الاول / لمحة موجزة لواقع الاقتصاد اللبناني

يخوض هذا المبحث في المسارات التي مر بها الاقتصاد اللبناني وعلى وجه التحديد نشأة القطاع المصرفي اللبناني باعتباره القطاع الريادي الذي شكل مركز ثقل اقليمي منذ بداية الخمسينات في المحور

الاول في حين يعالج المحور الثاني حالة عدم الاستقرار السياسي والحرب الأهلية وما خلفته من اثار مدمرة على بنية الاقتصاد اللبناني من خلال استعراض موجز لمؤشر سعر صرف الليرة اللبنانية ابان فترة الحرب.

أولا/ اقتصاد لبنان الواقع والتحديات: قبل الولوج بالأزمة اللبنانية لابد من الاشارة الى نقطة غاية في الاهمية تتمثل في تضخم الدين العالمي الذي وصل الى قرابة (226) ترليون دولاراً وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي خلال العام 2020 وهو الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، بما يعادل (256%) من اجمالي الناتج العالمي، ويتضمن مصطلح الدين العالمي ديون كل من (الحكومات والشركات والافراد)، حيث بلغ نصيب الحكومات قرابة (40%) من اجمالي الدين العالمي والتي تُعد اكبر نسبة منذ منتصف الستينات، اما واقع الدين على الحكومات في عام 2020 فقد قارب من (90) ترليون دولاراً وهذا الرقم اخذ بالتصاعد لغاية العام الماضي 2021. (تقرير البنك الدولي 2020)

ان الاحداث الاخيرة التي شهدتها لبنان في اكتوبر 2019 لم تكن من قبيل الصدفة والتي جاءت كرد فعل على قرار الحكومة بمشروع الضرائب الجديد التي كانت في مجال المعلومات والاتصالات تحديدا منصة (WhatsApp) الكثير من غير المختصين في الشأن المالي والاقتصادي اللبناني يتصورون ان الازمة حديثة او طارئة وهذا بعيد كل البعد عن الواقع الذي تفرضه المؤشرات الكلية للاقتصاد اللبناني بالتالي سنوضح باختصار الانطلاقة الاولى للازمة ومسبباتها الرئيسية. (اسكندر البستاني، لبنان 2019)

في نوفمبر 1943 حصلت لبنان على استقلالها بعد 23 سنة من الانتداب الفرنسي التحدي كان الالية التي يستطيع من خلالها اللبنانيون خفض الاعتماد على فرنسا وكان الاجراء الاول متمثل ب (قانون السرية المصرفية) بموجبه يمنع المصارف من كشف المعلومات المصرفية للعملاء الى اي جهة سواء كانت ادارية او قضائية او مالية الا في حالات استثنائية (Haggard,1993,p40) عام 1956 اقر هذا القانون بمقترح من (ريمون اده) المحامي اللبناني نتيجة تأثره بالقطاع المصرفي السويسري والذي يحتفظ بسرية تامة للمعاملين وهذا كان تفسيراً لطموحة بجعل لبنان بنك العرب على غرار سويسرا بنك أوروبا.

هذا الاجراء استقطب الاصول المالية عبر جذب رؤوس الاموال الاجنبية من مختلف دول العالم خاصة الاموال الخليجية في اعقاب الوفرة النفطية، في المدة (1950-1962) تضاعف الدخل القومي للاقتصاد اللبناني بمعدل نمو اقتصادي بلغ (4.5%) كان مصدره الاساس القطاع المصرفي حيث بلغ نمو القطاع المصرفي في المدة ذاتها (200%) والناجم عن معدل ايداع بمقدار خمسة اضعاف، دلاله اخرى على نمو القطاع المصرفي هو ارتفاع حجم المصارف من 9 مصارف فقط عام 1945 الى 85 مصرف عام 1962 اي هذا النمو حصل بفارق زمني 17 سنة.

لغاية عام 1974 كان الاقتصاد اللبناني مستقرا الى حد ما الامر الذي جعله بعيدا عن اللجوء الى مصيدة القروض من المؤسسات الدولية، لم يكن القطاع المصرفي هو السند الوحيد للاقتصاد بل رافقه قطاع السياحة حيث بلغ عدد السائحين في عام 1974 اكثر من مليون ونصف سائح فضلا عن العملة الصعبة المحولة من المقيمين في الخارج. (Ghassan.1984,p36) في المدة (1950-1970) من القرن المنصرم شكلت لبنان مركزاً اقليمياً للبنوك و واجهة رئيسة للسياحة تستقبل اثرياء العالم مماثلة اليوم لكثير من المراكز الاقتصادية العالمية في هذه الفترة اتصفت لبنان بديناميكية اقتصادها وبكونها الاكثر استقرارا بالمنطقة، لكن هذا كله اصبح اليوم من الذاكرة لبنان اليوم تمر بأشد الازمات الاقتصادية التي قد تعجل

من اعلانها الافلاس بشكل رسمي حيث عبر البنك الدولي وفق اخر تقرير له بأن لبنان يمر بأزمة مركبة من ازمة ديون ازمة سيولة ازمة ميزانية ازمة مصرفية وازمة عملة. (Gaspard, 2004,p193).

ثانياً/ تداعيات الحرب الأهلية على سعر صرف الليرة اللبنانية: شهدت لبنان تحولاً كبيراً تمثل في الصراع الداخلي إذ سرعان ما اصطدم لبنان بالحرب الاهلية عام 1975 والتي استمرت لغاية عام 1990 وكان من ابرز اثارها: (SAMER SROUJI, 2005,pp21-23)

1. تراجع كبير في مجمل النشاطات الاقتصادية
2. تراجع قيمة الليرة اللبنانية
3. خسائر في رأس المال البشري لأكثر من 100 الف انساناً.
4. أكثر من مليون نازح.
5. انهيار في البنى الارتكاز.

ثالثاً/ مؤشر سعر صرف الليرة اللبنانية: ان المدة بين عامي 1960-1970 تُعد المدة الذهبية لليرة اللبنانية والتي وصفت بانها من بين أقوى عشر عملات في العالم بحيث لم يتجاوز سعر الدولار الواحد 3 ليرات لبنانية قبل أن تبدأ في الانهيار تدريجياً لتصل الى قرابة 3000 ليرة للدولار الواحد مطلع عام 1991 لتعود بعدها وتستقر عند 1500 ليرة فور انتهاء الحرب الأهلية ودخول لبنان مرحلة اتفاق الطائف وتولي الرئيس رفيق الحريري الحكومة.

جدول (1) سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي بعد انتهاء الحرب الاهلية المدة (1990-1999)

السنة	الليرة اللبنانية نهاية العام	متوسط السعر السنوي (ليرة)	السعر الأدنى (ليرة)	السعر الأعلى (ليرة)
1990	842	701.7	505	1,220
1991	879	928.2	842.5	1,150
1992	1,838	1,712.8	878.7	2,825 شهر ايلول
1993	1,711	1,741.3	1,711	1,838
1994	1,674	1,679.7	1,647	1,711
1995	1,596	1,620.9	1,596	1,646.5
1996	1,552	1,570.9	1,547	1,595
1997	1,527	1,539.2	1,527	1,549.7
1998	1,508	1,515.8	1,508	1,525
1999	1,507.5	1,507.8	1,507.5	1,508

المصدر: المصرف المركزي اللبناني، الاحصاء والبحث، اسعار الصرف اليومية

<https://www.bdl.gov.lb/pages/index/1/119/Monetary-Overview.html>

الحكومة اللبنانية في اعقاب الحرب الاهلية لم يكن لها خيار بديل سوى الاقتراض لضمان تمشية امور الدولة والموظفين في القطاع العام بعد فقدانها لكثير من مواردها جراء الصراع الداخلي وهذا ما يفسر انهيار قيمة الليرة اللبنانية كما موضح في الجدول (1) حيث يتضح انهيار سعر الصرف تحديداً في المدة (1993-1992) بواقع (1,711,878) على التوالي استمر بعدها في حدود (1,500) والذي يُعد مستقراً الى حدٍ ما اذا ما قورن في بداية الانهيار لسعر الصرف الليرة (ايريك فرادي، لبنان والعولمة) هذا الامر اضطر البنك المركزي اللبناني عام 1997 الى الاتجاه نحو اقرار تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار بقيمة (1,527). لحد من تدمير البنوك والاضطراب في الاسعار (Sena Eken, 1995,p35).

المبحث الثاني / مسار المديونية للاقتصاد اللبناني

سيتم التركيز في هذا المبحث على مسار المديونية للاقتصاد اللبناني عبر الحقب الزمنية التي تتميز بحالة عدم الاستقرار السياسي وتبعاته على المؤشرات الكلية للاقتصاد ابتداء بالقطاع المالي والمصرفي ومؤشرات التضخم والبطالة، والجهود التي تم بذلها محلياً ودولياً من اجل انقاذ الاقتصاد اللبناني من فخ المديونية للمؤسسات الدولية.

أولاً/ ديون لبنان عقب الحرب الأهلية: في العام 1993 بلغ حجم الدين الخارجي للبنان قرابة (6.65) ترليون ليرة لبنانية ما يعادل (3.8) مليار دولاراً، ولم تتجاوز الديون المقومة بالعملة الاجنبية حاجز الـ (8.5%) هذه النسب تعد امنية ومقبولة اذا ما قورنت بحجم المديونية اليوم، في العام ذاته اطلقت الحكومة اللبنانية مشروع (افاق 2000) لانتشال البلد من اثار الخراب التي سببتها الحرب الاهلية بالتالي كان توجه الحكومة الاقتراض من المصارف اللبنانية من خلال بيعها للسندات واذونات الخزينة بأسعار فائدة مرتفعة. (Gates,1998,p119) ان سعر الفائدة المرتفع وقرار الحكومة بتثبيت سعر الصرف كان عاملاً مشجعاً للمصارف اللبنانية لا قراض الحكومة لكن هذا الاجراء لم يكن كافياً، وبالتالي كان لازماً على الحكومة التوجه الى الاقتراض من الخارج وهو الاشد خطورة من خلال بيعها لسندات دولية المعروفة بسندات الـ (Euro Bond) بعد 11 عام على مشروع (افاق 2000) (جوزيف ضاهر، 2022، ص7) تحديداً عام 2004 بلغ حجم الدين قرابة (52.5) ترليون ليرة لبنانية ما يعادل (34.8) مليار دولاراً. كما أن (53%) من حجم الدين اصبح بالعملة الصعبة الذي فاقم من حالة الركود في الاقتصاد كون اغلب ما تم انفاقه من خلال هذا المشروع كان ذا طابع غير انتاجي ولا يحمل قيمة مضافة لاقتصاد البلد اما الجزء المتبقي فقد تم توجيهه لسداد خدمة الدين، في المدة من (1993 - 2004) انفقت الحكومة اللبنانية قرابة (74%) من ايراداتها على خدمة الدين ولم تتجاوز نفقاتها الرأسمالية لمشروع اعادة الأعمار سقف الـ (27%)، والشكل (1) ادناه يوضح مسار الدين خلال ثلاث مراحل رئيسة مر بها الاقتصاد اللبناني كان ابرزها عام 2020 بنسبة تتجاوز الـ (70%) ما يفسر تراكم حجم الدين الخارجي مع خدمة الدين. (SAMER, OP Cit 25)

شكل (1) حجم المديونية الخارجية للاقتصاد اللبناني سنوات متفرقة



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات تقارير الصندوق والبنك الدولي سنوات متفرقة.

ثانياً/ محاولات الانقاذ مؤتمرات الدول المانحة: هنالك العديد من المؤتمرات التي عقدت بهدف منح المساعدات المالية للاقتصاد اللبناني ابتداءً بـ مؤتمري باريس 1 و باريس 2 التي تم انعقادها في فبراير و نوفمبر من عام 2001 على التوالي برعاية الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك التي تمخضت عن

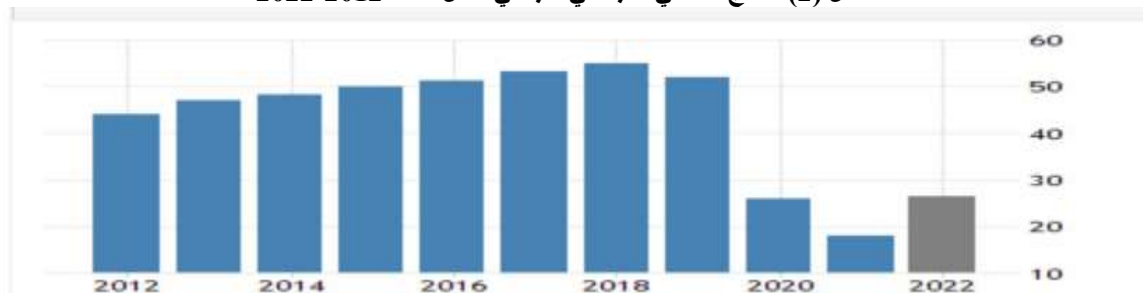
توصيات نهائية تتعهد بمنح مبلغ (4.9) مليون دولاراً في مقابل التزام الحكومة اللبنانية بإجراءات تصحيح هيكلية للاقتصاد تتمثل في سياسات تقشفية برفع الضرائب وخصخصة بعض القطاعات العائدة لملكية الدولة وخفض قيمة الانفاق الحكومي لكن قبل ان يتم الشروع بتسليم مبالغ المساعدات دخلت لبنان في عام 2006 في حرب جديدة اتت على ما تبقى من بنية تحتية وكان من اثار هذه الحرب خسائر تجاوزت (15) مليار دولاراً. (مريس متي، 2018) في يناير 2007 عقد مؤتمر باريس3 برعاية فرنسية والدول المانحة ونتيجة لفشل المؤتمرات السابقة (باريس1 و باريس2) تعهدت الدول المانحة بتقديم مساعدات بقيمة (7.6) مليار دولاراً لانتشال الاقتصاد اللبناني من اثار الحرب والدمار في مقابل تعهد الحكومة اللبنانية بعمليات خصخصة لقطاع الاتصالات والطاقة الكهربائية وفرض ضرائب جديدة تدفع من خلالها ضريبة القيمة المضافة ورفع الدعم عن المشتقات النفطية فضلاً عن رفع الضريبة على كل من الودائع المصرفية، على الرغم من كل هذه الاجراءات استمر فشل الاقتصاد اللبناني في السيطرة على الديون ذات الطابع التصاعدي. (مرصد الاقتصاد اللبناني-2022) بمرور الوقت لغاية آذار 2020 حيث اعلنت الحكومة اللبنانية للدول الدائنة للمرة الاولى في تاريخها عدم القدرة على سداد ديونها، اي عدم القدرة على سداد ما قيمته (1.2) مليار دولاراً لأصحاب السندات (EuroBond) انفة الذكر المقيمة بالعملة الصعبة بعد وصول احتياطات البنك المركزي اللبناني من العملة الصعبة الى مستويات حرجية جداً. (افلاس لبنان، 2022-4-5)

ثالثاً/ اسباب وتداعيات الأزمة اللبنانية الراهنة: نأتي الى النقطة الأهم ما هو سبب عدم قدرة لبنان على الايفاء بالتزاماتها المالية مقابل حجم الدين الخارجي وانهايار الاحتياطات، والجواب ان لبنان كأى بلد لما تقتض من المؤسسات الدولية والحكومات تقتض من خلال بيعها للسندات الدولية، وهذه السندات عليها فوائد واجال استحقاق (Maturity) المشكلة هنا لبنان ليس لها القدرة على الايفاء بالسندات ذات الطابع الدولي حيث كانت الحكومات اللبنانية تتبع سياسة التمديد ما يعرف في سوق السندات بـ (Rollver) اي تمديد اجال الاستحقاق لقيمة الديون المستحقة. (AssociatedPressDec13,2021)، أو بيع سندات دولية جديدة لمستثمرين جدد وقيمة هذه السندات تستخدم لسداد الديون القديمة التي في ذمتها، السندات الجديدة لها اجال استحقاق بتاريخ مثبت مسبقاً، وبالتالي ستلجأ الى نفس الخيار السابق وهكذا تستمر عملية تراكم الدين الخارجي هذا الاسلوب جعل من الديون التي في ذمة الاقتصاد اللبناني مشابه لمصطلح (كرة الثلج) التي تتدحرج بسرعة وتكبر شيئاً فشيئاً ودلالة هذا تراكم الدين منذ العام 1993 ولغاية يومنا هذا باتجاه تصاعدي مخيف جداً ينذر بإفلاس قريب جداً، مع التنويه هنا على ان الاحتياطات من العملة الصعبة تُعد كغطاء للاستيرادات من السلع والخدمات، فضلاً عن مؤشرات الاقتصاد الكلي التي بينا انفاً انها تعاني من حالة عدم الاستقرار. (جوزيف ظاهر، ص8) الحكومات اللبنانية المتعاقبة تعاملت مع هذه المشكلة بمنطق الهروب والتأجيل للحظة انفجار الفقاعة المالية لأطول امد ممكن هذا الخيار نجح الى حدٍ ما لغاية تشرين الثاني 2017 بإعلان رئيس الوزراء السابق سعد الحريري استقالته بشكل مفاجئ والتي سرعان ما تراجع عنها بعد مرور ثلاثة اسابيع هذا القرار ولدَ أزمة ثقة لدى الكثير من اصحاب رؤوس الاموال بشأن استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في لبنان. (Lebanon'sEconomicCrisis,2020) وكان رد الفعل هو نقل اصولهم المالية خارج المصارف اللبنانية نتيجة لاهتزاز ثقتهم بها، حجم الودائع انخفض بشكل كبير بعد الاستقالة الامر الذي حتم على

البنك المركزي اللبناني اتخذ اجراً سريعاً تمثل برفع معدل الفائدة على الودائع لطمأنة الجمهور وخفض معدلات السحب على الودائع مع خفض قيمة الاقتراض بهدف المحافظة على الاصول المالية على المصارف هذا الاجراء لم يكن كافياً حيث عدت لبنان في عام 2018 من بين الدول الاكثر فساداً وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية وكما موضح في الملحق (1)، في العام 2019 اتخذ البنك المركزي اللبناني مجموعة اجراءات تمثلت بفرض قيود على عمليات السحب للودائع بالدولار اي لا يتجاوز السحب قيمة (300) دولاراً في الاسبوع الواحد تزامناً مع هذا الاجراء انتشار جائحة كورونا (Covid-19) التي راكمت من عملية الانكماش في الاقتصاد اللبناني بما يعادل (20%) انعكس في انهيار العملة وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع نسب فئات المجتمع الهشة التي تعاني من الفقر. (لبنان، 2020). في اغسطس عام 2020 صرحت الامم المتحدة ان (55%) من الشعب اللبناني يعاني من الفقر وهو ضعف معدلات الفقر في العام 2019. (The IMF and Lebanon:2020). ديون لبنان اليوم تعادل اكثر من (170%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي بالتالي في مقدمة دول العام الاكثر مديونية لبنان تحتاج الى حزمة انقاذ تتجاوز (93) مليار دولاراً لو فرضنا ضمنا ان لبنان تمتلك احتياطي من الذهب ما يعادل قيمته من العملة الصعبة (16.5) مليار دولاراً المتبقي قرابة (76.5) مليار دولاراً وهو رقم يحتاج جهود دولية لإنقاذ لبنان من الانهيار. (إفلاس لبنان.. ومن سبقه على درب السقوط)

رابعاً/ اعلان الافلاس للاقتصاد اللبناني: خسرت لبنان خلال عام واحد قدراً كبيراً من نمو ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي فبعدما انكمش -6.7% عام 2019، مازال مرشحاً لخسائر إضافية سنة 2020 التي من المتوقع أن يسجل في آخرها انكماشاً نسبته -26.4% كما بلغ معدل التضخم في المتوسط 131.9% خلال النصف الاول من عام 2021. (The IMF and Lebanon 2020) من خلال الشكل البياني (2) الذي يصف الـ (GDP) اللبناني خلال المدة 2012-2022 الذي يوضح انهيار إجمالي الناتج المحلي اللبناني من نحو 55 مليار دولار في 2018 إلى مستوى 18.8 مليار دولار في 2021 و وفقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن البنك الدولي تمثل قيمة الناتج المحلي الاجمالي للبنان أقل من 0.01% من الاقتصاد العالمي، وانخفض متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 37.1%.

الشكل (2) الناتج المحلي الاجمالي اللبناني خلال المدة 2012-2022



المصدر: البنك الدولي، لبنان: الافاق الاقتصادية (2022) (البنك الدولي، لبنان: الافاق الاقتصادية 2022)

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon/publication/economic-update-april-2022>

ما زالت الفوضى النقدية والمالية تتحكم بظروف الأزمة حيث تدهور سعر الصرف نتيجة للسياسة النقدية المتبعة للإصدار النقدي خلال الفترة 2011-2020 كما موضح في الملحق (2) بشدة أكبر خلال الأشهر (مارس/آذار- أغسطس/آب 2021)، حيث هوى سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار

الأمريكي بنسبة 68% ليلامس حد 19800 ليرة للدولار بالمقارنة مع انخفاض قدره 18% مع تواصل معدلات الفقر والبطالة حيث تجاوز معدل البطالة 41.4 خلال العام 2021 وكما موضح في الملحق (3) وتذهب آخر التقديرات إلى أن نسبة السكان اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ 5.50 دولارات للفرد يومياً قد ارتفعت بمقدار 13 نقطة مئوية بنهاية عام 2020، ومن المتوقع أن تسجل مزيداً من الصعود قد يصل إلى 28 نقطة مئوية بنهاية عام 2021.

(James Rickards, 2020,p8) المفاوضات لا تزال جارية بين لبنان و (IMF).

(WorldBank,pp15-16,2021) من أجل منحها قرض بقيمة (10) مليار دولاراً وإلى الآن لم تشهد أي تجاوب سيناريو الاقتصاد اللبناني قريب جداً من حالات كثيرة شهدتها دول أمريكا اللاتينية على غرار الأرجنتين بالتالي مشاكل لبنان ذات الطابع المركب والمعقد يجعلها بعيدة عن الحل الأمر الذي يمهّد الطريق إلى إعلان الإفلاس وإن كان بشكل غير رسمي قد أعلن من قبل نائب رئيس مجلس الوزراء اللبناني (سعادة الشامي) ولم يعلن من قبل رئيس وزرائها (نجيب ميقاتي) البنك الدولي (WB) صنف الأزمة اللبنانية على أنها ثالث أخطر أزمة على مستوى العالم خلال الـ (150) سنة السابقة. (Nohad,19.2022) فيما يتعلق بإعلان الإفلاس للأفراد والشركات والمصارف أمراً ممكناً ولا يحمل درجة كبيرة من التعقيد فيما لو تم مقارنته بحالة إفلاس الحكومات، الأمر أكثر صعوبة الإفلاس يكون مجازياً وليس بالمعنى الحقيقي والتعبير الاقتصادي الأصح هو التخلف عن سداد الديون السيادية المستحقة والوفاء بالتزامات المالية للمؤسسات المالية الدولية أو الحكومات الأمر الذي له آثار مدمرة. (Debt crisis,2018) والقائمة تطول هنا على سبيل المثال بلدان أمريكا اللاتينية (الكوادور – فنزويلا – المكسيك – البرازيل – الأرجنتين – الأوروغواي – كوستاريكا) أعلنت إفلاسها قرابة (9) مرات خلال القرنين الماضيين، بلدان أوروبية (اليونان – الدنمارك – إسبانيا – البرتغال – ألمانيا) أعلنت إفلاسها على الأقل مرة واحدة، أضف إلى هذا أن الاعتماد شبه التام للاقتصاد اللبناني وبنسبة كبيرة على الاستيراد للمنتجات النفطية والوقود على عكس بلدان منطقة الخليج يضيف أعباء أخرى على الاقتصاد اللبناني ويعجل من مخاطر إعلان الإفلاس. (Junko.Oguri,2020,p728) أن مفاوضات لبنان مع الـ (IMF) مرهونة بمدى قدرة واستعداد لبنان على الالتزام بالشروط التي ترافق عملية الانقاذ للحكومات، هنالك كلف واجبة الدفع في ذمة الاقتصاد اللبناني تتمثل في إعادة هيكلة ما تبقى من الاقتصاد اللبناني هيكله المالية العامة للدولة واعتماد سياسات تقشفية تراكم من أعباء الحياة للشعب اللبناني، سيناريو لبنان قد يكون قريب من تجربة اليونان عام 2009 في أعقاب أزمة الديون السيادية ما يعرف بخطة إنقاذ اليونان التي بلغت (240). (HANADITAH, 2017,p47) مليار يورو قدمت برعاية (IMF) والبنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية، بخيار إعادة جدولة الديون أو ما يعرف بـ (HairCat) "قصات الشعر" بمعنى تخفيض قيمة أصل الدين أو شطب جزء من الديون وهذا الأمر حصل أيضاً بتجربة سابقة مع الأرجنتين عام 2001 واعد تطبيقه في اليونان عام 2009.

في الختام أن صفة الاقتصاد اللبناني المأزوم بطبيعته التي فرضتها ظروف البلد الاستثنائية التي مر بها من عدم استقرار سياسي وتخبط من قبل الحكومات المتعاقبة في إدارة الملف الاقتصادي والحروب التي ساهمت في تراجع المؤشرات الكلية للاقتصاد وإنهاء العملة أضرها الأزمة المزدوجة (الصحية - المالية)، بالتالي فالبحث في هذا الموضوع لا يزال أرضاً خصبة ولا يمكن تغطيته بورقة بحثية مهما بلغ حرص الباحث على ذلك، لكن تكمن صورة الحل في الضرورة الملحة لاتباع سياسة تعافي حقيقة عاجلة تمتص

الازمة المالية عبر سياسة مرنة لسعر الصرف والابتعاد عن خطر التعويم والسعي الى اعادة هيكلة الديون عبر التفاوض المستمر لتحديد اثار الانهيار للعملة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- ❖ أن الازمة اللبنانية ازمة مركبة ليست وليدة الصدفة ناجمة عن عدم الاستقرار السياسي التي انعكست بالمحصلة النهائية على الاستقرار الاقتصادي.
- ❖ تراجع المؤشرات الكلية للاقتصاد اللبناني وفي مقدمتها انهيار العملة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي بفعل الازمة المزدوجة (الصحية - المالية)
- ❖ من العوامل التي ساهمت في تفاقم الازمة المالية للاقتصاد اللبناني هو عدم تنوع موارد الدولة المالية.
- ❖ ساهمت سياسة التأجيل للحكومات المتعاقبة للازمة وعدم المواجهة الى اتساع حجم المديونية ومن ثم انهيار الليرة اللبنانية.
- ❖ عدم وجود رؤية اقتصادية حقيقية نابعة من استراتيجية بعيدة الأمد فيما يتعلق بسياسة سعر الصرف لليرة اللبنانية يجعلها عرضة للمضاربة والانهيار في ظل أي أزمة عابرة.

التوصيات

- ❖ ازمة لبنان مركبة ومعقدة تنطلق من الداخل بالتالي ضرورة تواجد ادارة حكومية حقيقية برؤية واستراتيجية بعيدة الامد لتخليص لبنان من المديونية.
- ❖ مراعاة الخيار الدبلوماسي والاقتصادي فيما يتعلق بالمفاوضات مع المؤسسات الدولية والدول المانحة.
- ❖ ضرورة تنويع مصادر وموارد الدولة والاتجاه الى القطاعات الحقيقية لخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
- ❖ استثمار تجارب الدول في امريكا اللاتينية و بلدان الاتحاد الاوربي في ادارة ملف الديون السيادية وعلاقتها بالدول المانحة.
- ❖ تغليب المصلحة العامة العليا على المصالح الفئوية الضيقة التي تزيد من تعقيد المشهد السياسي الاقتصادي والاجتماعي للمواطن اللبناني.

المصادر

أولاً/المصادر العربية

1. ايريك فرادي وآخرون، اطلس لبنان، لبنان والعولمة، [أطلس لبنان - الفصل الثاني: لبنان والعولمة - Presses de l'Ifpo \(openedition.org\)](#)
2. اسكندر البستاني، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، دليلك الى ضريبة الدخل على الرواتب والاجور، سلسلة التوعية المالية والضريبية رقم(8) الطبعة الثالثة، لبنان 2019.
www.institutdesfinances.gov.lb/publication
3. الازمة في لبنان: انكار كبير في ظل حالة كساد متعمد، 2022-1-25. [الأزمة في لبنان: إنكار كبير في ظل حالة كساد متعمد \(albankaldawli.org\)](#)
4. البنك الدولي، لبنان: الافاق الاقتصادية 2022

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon/publication/economic-april-2022>

5. جوزيف ضاهر، لبنان، وكيف ادى الاقتصاد السياسي ما بعد الحرب الى الازمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، تقرير مشروع بحثي يناير 2022.

6. مريس متى ، من باريس 1 الى 2 و 3 وصولاً الى سيدر 1 مؤتمرات لإنقاذ لبنان فماذا تحقق منها (الجزء الاول) 2018-4-12 من باريس "1" الى "2" و "3" وصولاً الى "سيدر 1" ... "مؤتمرات لإنقاذ لبنان فماذا تحقق منها؟ الجزء الاول(annahar.com)

7. ماذا يعني افلاس لبنان ومن سبقه على درب السقوط، 2022-4-5 www.shafaq.com/ar ماذا يعني "إفلاس" لبنان.. ومن سبقه على درب السقوط؟

8. غرفة التجارة و الصناعة والزراعة ، التقرير الاقتصادي 2020.

ثانياً/المصادر الأجنبية

1. Associated Press, Lebanon's currency continues to tank amid economic collapse, Dec 13,2021, [Lebanon's currency continues to tank amid economic collapse | PBS NewsHour](#).
2. Debt crisis,2018 election and the formation of a national unity government, [Lebanon - Debt crisis | Britannica](#).
3. Gates, Carolyn L., The Merchant Republic of Lebanon, Center for Lebanese Studies, Oxford, and IB Tauris, 1998.
4. Ghassan Dibeh, The Political Economy of Inflation and Currency Depreciation in Lebanon, 1984-92 Vol. 38, No. 1 (Jan., 2002).
5. Gaspard, Toufic K., The Political Economy of Lebanon 1948 2002: The Limits of Laissez Faire, Brill Academic Publishers, Amsterdam, 2004.
6. Haggard, Stephan & Lee, Chung H et al. (eds), The Politics of Finance in Developin~ Countries, "Cornell University Press, Ithaca, 1993.
7. HANADI TAHER, The Impact of Government Debt on Economic Growth: An Empirical Investigation of the Lebanese Market, Volume 10 | 2017.
8. Junko Oguri, Part II of Crisis in Lebanon: Buildup of Interrelated Challenges YALE PROGRAM ON FINANCIAL STABILITY, 2020.
9. James Rickards, Crisis in Lebanon Anatomy of a Financial Collapse, August 2020.
10. Lebanon's EconomicCrisis, October 6, 2020. <https://crsreports.congress.gov>

11. LEBANON ECONOMIC MONITOR: LE NAUFRAGE DU LIBAN (AU NUMÉRO 3)/LEBANON SINKING (TO THE TOP 3) 2021-5-31
<https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon>
12. Nohad Awada ,THE EFFECTS OF THE ECONOMIC COLLAPSE IN LEBANON, FEBRUARY 19, 2022, [The Effects of the Economic Collapse in Lebanon - The Borgen Project](#)
13. Sena Eken, Paul Cashin, S. Nuri Erbas, Jose Martelino, and Adnan Mazarei , Economic Dislocation and Recovery in Lebanon, INTERNATIONAL MONETARY FUND Washington DC February 1995.
14. SAMER SROUJI, CAPTURING THE STATE:A POLITICAL ECONOMY OF LEBANON'S PUBLIC DEBT CRISIS 1992-2004, December 2005.
15. The IMF and Lebanon: The long road ahead, Oxfam International October 2020.

ثانياً/التقارير

1. تقرير البنك الدولي لبنان اغسطس 2020 . [لبنان عرض عام \(albankaldawli.org\)](http://albankaldawli.org)
2. تقرير البنك الدولي، لبنان الافاق الاقتصادية، 2021-10-7.
<https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon>
3. تقرير المصرف المركزي اللبناني، سعر الصرف 1990-1999
<https://www.bdl.gov.lb/pages/index/1/119/Monetary-Overview.html>

الملاحق

الملحق 1 الاصدار النقدي لليرة اللبنانية خلال المدة 2011- 2020

جدول يبين تطور النقد المصدر خلال الأعوام 2011-2020			
النسبة (%)	مقدار الزيادة (مليار ليرة)	النقد المصدر (مليار ليرة)	نهاية العام
-	-	3,284	2011
10.3	341	3,625	2012
43.3	1,572	5,197	2013
- 18.3	- 950	4,247	2014
39.2	1,668	5,915	2015
8.3	496	6,411	2016
6.2	402	6,813	2017
3.3	229	7,042	2018
12.5	878	7,920	أيلول 2019
12.8	1,012	8,932	تشرين أول 2019
12.7	1,133	10,065	تشرين الثاني 2019
10.8	1,089	11,154	كانون الأول 2019
13.3	1,492	12,646	كانون الثاني 2020
13.3	1,673	14,319	شباط 2020
11.1	1,598	15,917	آذار 2020
-	-	15,917	نيسان 2020
18	2,879	18,796	أيار 2020
11	2,068	20,864	حزيران 2020
7.5	1,572	22,436	تموز 2020
7.8	1,748	24,184	آب 2020
4.4	1,065	25,249	أيلول 2020
16.6	4,201	29,450	كانون الأول 2020

الملحق 2 الشكل البياني لتطور مؤشر البطالة خلال المدة 2018- 2021



الملحق 3 البنك الدولي مؤشر مدركات الفساد للعام 2018

